أردوغان يلتقي المعارضة ووزير خارجيته يتوعد بعض السفراء بالإقالة

الملاحقات تطول وسائل الإعلام التركية وأوروبا تبدي قلقها.. ويونكر يهدد أنقرة بوقف إجراءات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي

أربعون صحفياً هم الضحايا الجدد أمس الإثنين لعمليات التطهير الشاملة التي بدأها الرئيس رجب طيب أردوغان الذي استقبل أمس زعماء المعارضة للبحث في تداعيات الانقلاب الفاشل في الخامس عشر من تموز.

بينما هدد وزير خارجية النظام التركي مولود جاويش أوغلو بإقالة عدد من السفراء الأتراك في الخارج بحجة محاولة الانقلاب.

وقال جاويش أوغلو في مقابلة مع قناة خبر ترك: «إن العلاقات بين أنقرة وواشنطن ستتأثر إذا لم تسلم الولايات المتحدة فتح الله غولن المسؤول عن محاولة الانقلاب»، لافتا إلى أنه سيلتقي بمسؤولين أميركيين لمناقشة الأمر خلال زيارة مقبلة.

وأصدر القضاء التركي مذكرات توقيف بحق ٤٢ صحفياً بينهم نازلي إيليجاك المعروفة في تركيا، بعد ساعات على توقيف ٤٠ عسكرياً في اسطنبول رهن التحقيق، في إطار حملة الملاحقات التي أعقبت الانقلاب الفاشل.

وفي مبادرة نادرة لرص الصفوف، بدأ أردوغان ظهر أمس لقاء مع زعيم «حزب الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو الذي كان أقسم على ألا يدخل القصر الرئاسي، ورئيس «حزب العمل القومي» (يمين) دولت بهشلي.

ولم يتلق زعيم «حزب الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين دمرتاش الذي دائماً ما يصفه الرئيس أردوغان بأنه «إرهابي» بسبب صلاته المفترضة بـ«حزب العمال الكردستاني»، دعوة إلى الاجتماع.

ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة، أوقف أكثر من ١٣ ألف شخص على ذمة التحقيق، إضافة إلى توقيف ٥٨٠٠، بينما بدأت أنقرة حملة مطاردة ضد أنصار الداعية المنفي في الولايات المتحدة فتح الله غولن المتهم بتدبير الانقلاب الذي يعد أخطر تهديد لحكم أردوغان المستمر منذ ١٣ عاماً. وتم صرف نحو ٥٠ ألف موظف أو علقت مهامهم.

ومن بين الصحفيين الـ٤٢، كان ستة قد اعتقلوا، وغادر ١١ البلاد، كما أكدت أمس وكالة «دوغان» للأنباء. وتبحث الشرطة في منتجع بودروم البحري (غرب) عن نازلي إيليجاك، أبرز الوجوه الإعلامية في تركيا.

وكانت نازلي إيليجاك عزلت من صحيفة «صباح» القريبة من الحكومة في ٢٠١٣ لأنها انتقدت وزراء ضالعين في فضيحة فساد.

وكان أردوغان قد وجه تحذيراً إلى وسائل الإعلام السبت في مقابلة مع تلفزيون فرانس ٢٤ عندما قال: «إن وسائل الإعلام التي دعمت الانقلاب أكانت مرئية أم غير مرئية، ستدفع الثمن».

وكانت الهيئة الناظمة لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة سحبت في التاسع عشر من تموز رخص عمل العديد من قنوات التلفزيون والإذاعات التي يشتبه بدعمها لشبكة الداعية غولن.

من جهة أخرى، أعلنت وكالة أنباء «الأناضول» القريبة من الحكومة اعتقال ٤٠ مشتبهاً به خلال عملية دهم جديدة قامت بها الشرطة أمس في الأكاديمية العسكرية في اسطنبول.

كذلك، أوقف ٣١ أستاذاً جامعياً على ذمة التحقيق، بعد عمليات دهم للأوساط التي يسود الاعتقاد أنها مؤيدة لغولن في اسطنبول.

وأثارت حملة الاعتقالات والوقف عن العمل التي شملت أفرادا من الجيش والشرطة وقضاة وموظفين حكوميين بعد محاولة انقلاب فاشلة ليلة ١٥ إلى ١٦ تموز مخاوف بين المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان ودول غربية تخشى أن يكون أردوغان يستغل محاولة الانقلاب لتشديد قبضته على السلطة.

وشكك جان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية في طموح أنقرة منذ فترة طويلة للانضمام للاتحاد الأوروبي.

وقال للقناة الثانية من التلفزيون الفرنسي: «أعتقد أن تركيا في حالتها الراهنة ليست في وضع يؤهلها لأن تصبح عضواً في أي وقت قريب وليس حتى على مدى فترة زمنية أطول».

وقال يونكر كذلك إنه إذا أعادت تركيا العمل بعقوبة الإعدام – وهو ما قالت الحكومة إنه يتعين عليها بحثه استجابة لمطالب مؤيديها في احتشادات عامة بإعدام قادة محاولة الانقلاب – فإن ذلك سيوقف إجراءات الانضمام للاتحاد الأوروبي على الفور. ورداً على تصريحات يونكر قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو لشبكة خبر تورك التلفزيونية إن أوروبا لا يمكنها تهديد تركيا فيما يتعلق بعقوبة الإعدام.

وتبدي أنقرة بشكل متصاعد خيبة أملها بسبب ما تقول إنه عدم تضامن شركائها الغربيين معها في أعقاب محاولة الانقلاب.

وتعهدت الدول الغربية بدعم الديمقراطية في تركيا لكنها أبدت كذلك قلقها من تصاعد حملة تطهير مؤسسات الدولة.

وفي الأسبوع الماضي انتقد وزير شؤون الاتحاد الأوروبي الدول الغربية لعدم إرسالها أي ممثلين لإظهار تضامنها مع تركيا بعد محاولة الانقلاب.

أ ف ب — رويترز

قوات تركية تعتقل الرقيب إركان سيكات أحد العسكريين الفارين المشتبه في تورطهم في محاولة الانقلاب، في مارماريس، تركيا (روبترز)

الصيد يجدد رفضه الاستقالة و«نداء تونس» تقرر حجب الثقة

جدد رئيس الحكومة التونسية الحبيب الصيد رفضه الاستقالة من منصبه استجابة لمبادرة تقدم بها رئيس الدولة باجي قايد السبسي لتشكيل حكومة جديدة. وقال الصيد في مقابلة صحفية: إنه لن يخضع للضغوط، التي يتعرض لها من قبل بعض الأطراف السياسية في الائتلاف الحاكم، حرصاً منه على احترام القانون الذي جاء بموجبه إلى رئاسة الحكومة.

وأمام تصعيد بعض الأطراف السياسية تجاه رئيس الحكومة لدفعه نحو الاستقالة، واعتبار حكومته مجرد حكومة تصريف أعمال بانتظار تسمية خليفة له؛ قرر الحبيب الصيد التوجه إلى البرلمان للتصويت على منحه الثقة لمواصلة عمله؛ وهو إجراء ينص عليه الدستور التونسي.

ومن شأن إصرار رئيس الحكومة على عدم الاستقالة استجابة لمبادرة رئيس الدولة التي تقضي باستبداله، إعاقة المبادرة الرئاسية. وقد يضع البلاد أمام مأزق سياسي جديد، وخاصة في ظل إلحاح بعض الأحزاب المكونة لحكومة الصيد ضرورة تقديم استقالته. وقد أبدى رئيس الحكومة الحبيب الصيد امتعاضه الشديد من الطريقة، التي أعلن بها الرئيس قرار تغييره؛ حيث لم يتم إبلاغه بالقرار بشكل مباشر، بل «علم بالأمر من مصادره الخاصة»؛ وهو ما «كسر التناغم» الذي كان بين الرجلين، حسب تعبير الصيد، الذي يريد البقاء في منصبه. والسبب الآخر لرفض الصيد الاستقالة هو توقيت المبادرة، التي «جاءت في وقت حساس من الناحيتين الأمنية والاجتماعية»؛ حيث بدأت «مؤشرات إيجابية تظهر فيما يتعلق بإحراز تقدم في تجاوز الأزمة الاقتصادية»، وفقاً للحبيب الصيد. وفي ظل تمسك كل منهما بموقفه، سيتوجه الطرفان إلى البرلمان لحسم الأمر. وهو إجراء اتفق عليه رئيس الدولة ورئيس الحكومة خلال لقاء جمعهما الأسبوع الماضي.

وسيطلب الحبيب الصيد من البرلمان عقد جلسة للتصويت على منح الثقة لحكومته. وهو ما لم يقم به حتى الآن. وفي حال تصويت البرلمان لمصلحة بقاء الحكومة، فإن ذلك سيزيد تعقيد الوضع؛ حيث لم تعد أحزاب الائتلاف الحاكم ترغب في بقائه، وتتهمه بأنه أخفق في إدارة البلاد، وتصر على ذهابه.

وبعد إقرار وثيقة المرحلة المقبلة التي قدمها الرئيس إلى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، دخلت تونس في المرحلة الثانية من المبادرة، التي تقدم بها السبسي. وهي مرحلة اختيار شخصية جديدة لقيادة الحكومة المقبلة، التي يراد منها أن تخرج البلاد من أزمتها الاقتصادية.

بدورها أعلنت كتلة حركة «نداء تونس» النيابية التونسية، امتناعها منح الثقة للحبيب الصيد، وذلك في قرار نهائي لا رجعة عنه. وجاء في بيان صادر عن الكتلة في ختام اجتماع لقياديها السبت والأحد في منطقة قمرت في تونس العاصمة، أنها تجدد الدعم التام لمبادرة رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية «من خلال استكمال المسار والانتقال إلى المرحلة الثانية بعد إبرام وثيقة قرطاج وبالتالي عدم منحنا الثقة للحكومة الحالية لمواصلة عملها».

روسيا اليوم

بعد ستة أسابيع من مجزرة أورلاندو

قتيلان وإصابة ما بين ١٤ و١٦ في إطلاق نار بفلوريدا

قتل شخصان على الأقل وأصيب أكثر من ١٤ آخرين في إطلاق نار في ملهى ليلي كان يشهد حفلاً لمراهقين أمس الإثنين في ولاية فلوريدا في الولايات المتحدة، وذلك بعد ستة أسابيع من مجزرة في ناد للمثليين في أورلاندو في الولاية نفسها.

وقالت شرطة مدينة فورت مايرز في جنوب فلوريدا في بيان: «تأكد مقتل شخصين وأصيب ما بين ١٤ و١٦ شخصاً على الأقل»، موضحة أن الوقائع حصلت قرابة لساعة ٠٠,٣٠ الإثنين (٤,٣٠ ت غ) في الموقف التابع لملهى «كلوب بلو». كانت ملابسات إطلاق النار لا تزال غير واضحة حتى صباح أمس، حيث أعلنت الشرطة المحلية فجراً أنه تم تأمين المكان على حين يحاول المحققون «تحديد ما حصل». وتحدثت الشرطة عن إطلاق نار آخر على صلة بهذه القضية قرب منزل غير بعيد من الملهى حيث «أصيب شخص بجروح طفيفة». ولفتت شرطة فورت مايزر إلى اعتقال ثلاثة أشخاص صباحاً واستجوابهم. وكانت شوارع عدة مغلقة أمام السيارات صباح أمس. ومن جانبه كتب ملهى «كلوب بلو» على موقع فيسبوك: «نحن آسفون جداً لجميع من أصيبوا. همنا أن نقدم للمراهقين ما نعتقد أنه مكان آمن للهو»، موضحاً أن أعمار الموجودين كانت تراوح بين ١٢ و١٧ عاماً. وقال أحد سكان المنطقة تاتيان نوهاوي لشبكة «ايه بي سي نيوز»: «كان حفلاً لمراهقين. كان هناك أطفال. الصغير الذي كنت أمسك به على ركبتي عمره ١٤ عاماً، لقد أصيب بالرصاص». وأضاف: «كان هناك أيضاً فتاة صغيرة أصيبت برصاصة وعمرها ١٣ عاماً. وأصيبت ابنة أحد الحراس بالرصاص، كانوا أطفالاً أعمارهم ١٣ و١٤ و١٥ و١٦ عاماً».

وأورد الملهى على فيسبوك: إن إطلاق النار وقع «حين كان الملهى يغلق أبوابه والأهل يحضرون لاصطحاب أولادهم»، مضيفاً: «كان هناك حراس مسلحون وتدابير أمنية كاملة داخل الملهى وأمامه. لم نكن نستطيع القيام بشيء لكون هذا العمل المشين لم يرتكبه الأطفال الذين يحضرون الحفل».

وذكرت مشاهد سيارات الإسعاف والحمالات التي تنقل الجرحى والطوق الأمني لمنع الوصول إلى الملهى بتلك التي أعقبت المجزرة التي ارتكبها شخص أعلن مبايعته لتنظيم «داعش» في ١٢ حزيران في ملهى للمثليين في أورلاندو بفلوريدا، ما أسفر عن ٤٩ قتيلاً و٥٣ جريحاً في أسوأ اعتداء بسلاح ناري في تاريخ الولايات المتحدة.

وعمليات إطلاق النار الدامية أمر مألوف في الولايات المتحدة حيث تتسبب الأسلحة النارية بمقتل نحو ٩٠ شخصاً يومياً. وأثير مجدداً الجدل حول الأسلحة بعد اعتداءي أورلاندو وسان برناردينو في كاليفورنيا في الثاني من كانون الأول ٢٠١٥ الذي خلف ١٤ قتيلاً. لكن أي تقدم لم يتم إحرازه في بلاد يمنح الدستور لسكانها حق حمل السلاح.

(أ ف ب– رويترز)

الجيش اللبناني يوقف المزيد من أتباع الإرهابي الأسير في صيدا وشقيق فضل شاكر يسلم نفسه

أوقف الجيش اللبناني ثلاثة من أنصار الإرهابي الموقوف أحمد الأسير في صيدا.

وأوضحت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أنه تم توقيف الإرهابيين الثلاثة بجرم مشاركتهم الإرهابي الأسير في الهجوم على الجيش اللبناني في عبرا بصيدا قبل عامين تقريباً. وكان الجيش اللبناني أوقف أول أمس على أحد حواجزه في عرسال أحد متزعمي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والذي ينتشر مسلحوه في جرود عرسال. في سياق متصل سلم المطلوب محمد عبد الرحمن شمندور شقيق الفنان المعتزل فضل شاكر والمتواري في منطقة الطوارئ في عين الحلوة، نفسه إلى مخابرات الجيش اللبناني عند حاجز التعمير.

وكان من المفترض أن يسلم «أبو العبد» نفسه أول أمس حيث سبق عملية التسليم انتشار بيان على مواقع التواصل الاجتماعي منسوب إليه يؤكد فيه نيته تسليم نفسه إلى مخابرات الجيش اللبناني.

وكتب شمندور: «عندما دخلت إلى منطقة التعمير «الجواني» المحاذي للمخيم منذ ٤ سنوات، اجتمعت معي لجان القواطع وكانوا قلقين على وضع المخيم إثر موضوع عبرا، فقلت لهم أبشروا أنا لن أقوم بأي عمل أمني أو سياسي أو عسكري لا داخل المخيم ولا خارجه وخاصة أنه ليس لي انتماء إلى أحد لا إسلاميين ولا علمانيين، أنا في المخيم ضيف، ومنذ ذالك الحين عند عهدي».

وأضاف: «الكل يعلم وضع المخيم وأهله الذين يعيشون بحالة يرثى لها، قررت تسليم نفسي إلى مخابرات الجيش في منطقة صيدا رحمة بأهلي في هذا المخيم الذين يعانون الأمرين».

وفي وقت سابق أكدت وسائل إعلام لبنانية أن عنصرين تابعين لأحمد الأسير، المتهم بتشكيل مجموعات إرهابية، سلما نفسيهما إلى الجيش اللبناني الأحد.

وكانت القوات الأمنية في لبنان ألقت القبض على أحمد الأسير في ١٥ آب الماضي في مطار بيروت أثناء محاولته الفرار بجواز سفر مزور.

وكان القضاء أصدر مذكرة توقيف في حق الأسير بسبب تورطه في حوادث أمنية، أدت إلى مقتل ١٩ عسكرياً.

سانا — روسيا اليوم

يونكر: لا موعد نهائياً لبدء محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

ماي تستبعد عودة «الحدود السابقة» مع إيرلندا الشمالية

حاولت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي أمس الإثنين طمأنة سكان إيرلندا الشمالية مستبعدة خلال زيارة لها إلى بلفاست فكرة احتمال عودة «الحدود السابقة» والجمارك مع إيرلندا المجاورة بعد التصويت لمصلحة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران.

يأتي ذلك على حين أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر عدم وجود موعد نهائي لبدء محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقالت خلال مؤتمر صحفي: «لا أحد يرغب في العودة إلى الحدود السابقة» واعدة بالتوصل إلى «حل عملي» لكل أنحاء الجزيرة، وأضافت: «سيكون لإيرلندا الشمالية بالطبع حدود مع إيرلندا التي ستبقى عضواً في الاتحاد الأوروبي، لكن لدينا منطقة سفر مشتركة بين المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا منذ سنوات عدة قبل أن يكون كلا البلدين أعضاء في الاتحاد الأوروبي».

وبعد أسكتلندا وويلز تنهي ماي التي تولت مهامها قبل أقل من أسبوعين جولة على مكونات المملكة المتحدة ركزت فيها على مساعيها من أجل حماية «الوحدة» بين هذه الدول.

والتقت ماي في بلفاست نظيرتها الإيرلندية الشمالية أرلين فوستر التي ستحاول إشراكها في الاستعدادات لبدء تطبيق إجراءات خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

وكانت ماي أعلنت في وقت سابق في بيان: «لقد قلت بوضوح إننا سنتم عملية بريكست بنجاح وإن الأمر سيكون كذلك في إيرلندا الشمالية وأيضاً فيما يتعلق بحدودها مع جمهورية (إيرلندا) العضو في الاتحاد الأوروبي».

منذ عام ١٩٢٢ يستفيد السكان في جمهورية إيرلندا والمملكة المتحدة من حرية التنقل بينهما مع إجراءات تفتيش بسيطة على الحدود.

ويثير التخوف من تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قلق القوميين في إيرلندا الشمالية الذين يرون في بروكسل سلطة موازنة للندن.

وخلال الحملة للاستفتاء حذر ناشطون مؤيدون للبقاء في أوروبا من أن خروج البلاد يمكن أن يؤدي إلى تصعيد في التوتر في المنطقة التي يشتبه في أن مجموعات جمهورية انفصالية لا تزال ناشطة فيها بعد ١٨ عاماً على «اتفاق الجمعة العظيمة».

تم توقيع الاتفاق في عام ١٩٩٨ لوضع حد «للاضطرابات» وهو التعبير المستخدم للإشارة إلى النزاع بين مؤيدي الاتحاد مع بريطانيا والقوميين الذين يريدون الاتحاد مع إيرلندا وأوقع ٣٥٠٠ قتيل بين ١٩٦٩ و١٩٩٨.

وأكدت ماي في البيان أن «السلام والاستقرار في إيرلندا الشمالية سيظلان دائماً من أولويات حكومتي».

وكانت إيرلندا الشمالية على غرار أسكتلندا ولندن صوتت في الأغلبية لمصلحة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

بدوره قال يونكر أمس للقناة الثانية في التلفزيون الفرنسي: «لا موعد لبدء محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي»، مشيراً إلى أن المادة ٥٠ من معاهدة الاتحاد الأوروبي الخاصة بإجراءات الخروج لا يمكن تفعيلها إلا من خلال بريطانيا.

وأضاف يونكر: «كنت أفضل أن تقدم لنا بريطانيا خطاب الانسحاب في أسرع وقت ممكن لأنني كنت أظن أن البريطانيين وخاصة الذين أرادوا الخروج من الاتحاد استعدوا لهذا الاحتمال لكن الوضع ليس كذلك حيث تحتاج الحكومة البريطانية إلى عدة أشهر لمواءمة موقفها».

وكانت ماي رئيسة وزراء بريطانيا أبلغت يونكر هذا الشهر بأن بلادها تأمل في إجراء محادثات إيجابية مع الاتحاد بعد استفتاء ٢٣ حزيران الماضي الذي أيد فيه البريطانيون الانسحاب منه لكنها تحتاج إلى وقت للإعداد لهذه المحادثات.

(أ ف ب– رويترز)

أسكتلندا ستبدأ التحضير لخيار الاستقلال عن بريطانيا

قالت رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستيرجن: إنها ستبدأ التحضيرات للإبقاء على خيار الاستقلال عن بريطانيا مطروحاً بعد الاستفتاء الذي أيد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقالت في خطاب ألقته أمس الإثنين: «إذا ما وجدنا أن مصالحنا لا يمكن حمايتها ونحن جزء من المملكة المتحدة يجب أن يكون الاستقلال أحد الخيارات التي يكون من حق أسكتلندا بحثها»، وأضافت: «ولذلك سنتخذ الخطوات التحضيرية لضمان أن يكون ذلك خياراً مطروحاً أمام البرلمان الأسكتلندي إذا اعتبر البرلمان ذلك ضرورياً».

رويترز

هيلاري كلينتون وجوليان أسانج

مصادر إعلامية: ويكيليكس سيسرب وثائق تتناول كلينتون

أعلنت مصادر إعلامية أن موقع ويكيليكس سيسرب وثائق من شأنها أن توفر أدلة كافية لاتهام وإدانة المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون.

ونقل موقع «روسيا اليوم» عن هذه المصادر قولها: «إن مؤسس موقع ويكيليكس جوليان أسانج أفاد في مقابلة تلفزيونية سابقة بأن الموقع حصل على معلومات ومستندات لوزارة العدل الأميركية في حال نشرها سيكون ذلك دليلاً كافياً لاتهام وإدانة كلينتون»، ملمحاً إلى أن رسائل البريد الإلكتروني العائدة لكلينتون والمقررة للنشر تحتوي على معلومات إضافية حول مؤسسة كلينتون.

وكان موقع ويكيليكس نشر مؤخراً أكثر من ٣٠ ألف رسالة من البريد الإلكتروني لكلينتون للفترة الممتدة من ٣٠ حزيران عام ٢٠١٠ وحتى ١٢ آب عام ٢٠١٤.

يذكر أن صحيفة «كومسمولسكايا برافدا» الروسية ذكرت في وقت سابق هذا الشهر أن كلينتون متورطة في قضايا فساد مالي ومشكوك في مدى مصداقيتها بعد العديد من الفضائح والقضايا التي تم التحقيق فيها، مبينة أن التحقيقات التي أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي والتي استمرت ثلاث ساعات ونصف الساعة حول استخدام كلينتون البريد الإلكتروني الشخصي عندما شغلت منصب وزيرة خارجية الولايات المتحدة لم تكن في مصلحتها حيث اتهمت بانتهاك قواعد الأمن الداخلي والذي أدى إلى تسريب أسرار الدولة. كما اتضح العام الماضي وفقاً للصحيفة أن كلينتون عندما شغلت منصب وزيرة الخارجية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣ استخدمت بريدها الإلكتروني الشخصي للمراسلات الرسمية السرية وسلمت جزءاً بسيطاً من هذه المراسلات إلى وزارة الخارجية ومسحت الباقي حيث أرسلت عبر بريدها ١٠٤ رسائل كانت تحتوي على معلومات سرية وأنها اعترفت بخطئها إلا أنها أكدت أن هذه الرسائل لم تحتو على معلومات سرية.

(سانا– روسيا اليوم)

تركيا الغارقة في بحر المشاكل إلى أين؟

صياح عزام

تحققت لأردوغان من الانقلاب الفاشل مكاسب، ولكنها مكاسب مؤقتة منها: اعتقال وتصفية آلاف الضباط من أعلى الرتب العسكرية، حتى إن الحملة هذه طالت طلاب ضباط ما زالوا على مقاعد الدراسة يتلقون العلوم والمعارف العسكرية. كذلك اتخذت إجراءات بحق القضاة، بدءاً من قضاة المحكمة العليا، وصولاً إلى جميع القضاة العاديين في عموم تركيا، طبعاً، كل هذا سيوفر لـ أردوغان فرصة القضاء على جميع خصومه السياسيين بمن فيهم خصومه في حزبه «حزب العدالة والتنمية».

إذاً، فالمسألة بالنسبة لأردوغان أصبحت مسألة تدجين وترويض للخصوم، أو تصفية نهائية إذا اقتضى الأمر ذلك!!

أما على المدى البعيد أو غير المنظور، فإن أردوغان سيجد نفسه محاصراً بالمعارضين من كل مكان، أولاً: من الجيش، وثانياً من الأحزاب التركية الأخرى.

أيضاً، من الواضح أن تركيا بعد الانقلاب، دخلت مرحلة جديدة من العنف فعدد ثلاثة آلاف ضابط ليس بالعدد القليل وكذلك أحد عشر ألف موقوف و٤٧ ألف سجين و٥٧ ألف موقوف عن العمل ليقول عنهم أردوغان إنهم مجموعة صغيرة، كما أن مسرحية اتهام الولايات المتحدة بأنها دولة معادية لتركيا لأنها تحمي «فتح الله غولن» المقيم في بنسلفانيا في أميركا، هي عملية استعراض إعلامية.

ذلك أن تركيا، وضعها أردوغان تحت المطرقة الأوروبية، ولن يبقى أمامه أي فرصة للتحدث مع أمريكا أو مع الدول الأوروبية من باب القوة والنديّة، وليس ببعيد الوقت الذي ستتحدث فيه تركيا عن علاقات مميزة مع الولايات المتحدة.

لقد مارست السلطات التركية دوراً لا يختلف عن دور «الدواعش» في تعذيب الجنود الأتراك الذين استسلموا، وانتشرت صور هذا التعذيب الذي قام به أنصار أردوغان وحزب العدالة والتنمية، مجسدةً أبشع أشكال الانتقام وإقصاء الآخر التي أخذ يطبّقها حزب أردوغان، ثم إن الحديث عن إعادة تفعيل عقوبة الإعدام في تركيا بحق السياسيين المعادين لحزب العدالة والتنمية، يعني فيما يعنيه عودة عمليات القتل والاغتيال والتصفيات الجسدية التي مارسها السلاطين العثمانيون، حيث كانت تتم تلك العمليات على «الشبهة» لا على (اليقين)، وبالتالي، ستتم تصفية كل معارض تحت هذه الذريعة.

لقد بات من المؤكد أن تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الإخواني وزعيمه السلطان الجديد، تعيش حالة من الانقسام، وهذا الانقسام في طريقه إلى التوسّع أفقياً وعامودياً، وذلك نتيجة لسياسة حزب العدالة وما جلبته هذه السياسة من مشاكل داخلية وخارجية لتركيا لا حدود لها، لأنها سياسة قائمة على فكر جماعة الإخوان المسلمين التي لا تعترف بالآخر حتى ولو كان مسلماً! وبالتالي، فإن ممارسات أردوغان وحزبه ستقود تركيا إلى أن تصبح دولة فاشلة تحيط بها مجموعات إرهابية مسلحة تتبادل معها المصالح، وتخدم إستراتيجية بقاء حزب العدالة في قمة السلطة وممارسته المزيد من الاستبداد الذي مارسه العثمانيون. ومثل هذا الوضع لا تقبل به أمريكا ولا أوروبا، لأن الإرهاب الذي ترعاه وتراهن عليه تركيا وتستخدمه كورقة لتمرير مصالحها في المنطقة وفي الغرب، سيصل إلى الغرب بوتائر أسرع، وتفجيرات فرنسا وبلجيكا وغيرهما أكبر دليل على ذلك.

الجميع يعرف أن مشاكل تركيا متعددة أساساً ولا تزال حاضرة، مثل مذابح الأرمن، وانتهاك حقوق الأقليات، والصراع الدامي مع الأكراد، ثم جاءت المشكلة الأكبر التي أوجدها أردوغان، وهي تحول تركيا إلى بلد «عبور وعبور معاكس» لمنفذي الهجمات الإرهابية إلى سورية والعراق والدول الأوروبية، وإقامة مدبري العمليات الإرهابية هذه في فنادقها في أنقرة واسطنبول مع رعايتهم الكاملة من الاستخبارات التركية.. كل هذه الملفات الكبيرة العالقة أضيف إليها الآن عمليات الإقصاء والاعتقالات والتسريحات غير المسبوقة التي تحصل في تركيا بعد محاولة الانقلاب، فهل ستتحمل تركيا ومحيطها وحتى الغرب مثل هذه الأوضاع التركية الملغومة والقابلة لمزيد من الانفجار الذي ستصيب شظاياه الجميع؟

السادة المساهمون المحترمون

يتشرف مجلس إدارة الشركة المتحدة للصناعات الكيماوية (أعلاف) أن يدعوكم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في مقر الشركة بمنطقة المزرعة بدمشق وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الموافق في ٢٠١٦/٠٨/٢٠ حيث ستتم مناقشة جدول الأعمال التالي:

انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة في ظل الاستقالات المقدمة من معظم أعضاء المجلس

وفي حال عدم اكتمال النصاب فإن الهيئة مدعوة للانعقاد بجلسة ثانية تعقد في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم نفسه والمكان نفسه.

الشركة المتحدة للصناعات الكيماوية